1,5 مليون دينار أرباح «الفجيرة» عن 6 أشهر

أعلنت شركة صناعات اسمنت «الفجيرة» ان مجلس ادارتها قد اعتمد امس البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 2012/6/30، حيث حققت ارباحا بلغت قيمتها 1,5 مليون دينار بواقع 4,4 فلوس للسهم مقارنه بخسائر قدرها 654,082 الف دينار بواقع 1,8 فلس للسهم. وذكرت الشركة على موقع البورصة الالكتروني ان اجمالي الايرادات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة بلغت 111,260 الف دينار.

نصائح إستثمارية

يمكن تقسيم الشركات المدرجة إلى نوعين: الشركات الدفاعية والشركات الدورية، ويكمن الفرق بين هذين النوعين في طريقة تجاوب أرباح هذه الشركات وبالتالي أسعار أسهمها مع ضعف الاقتصاد أو قوته. تنشط الأسهم الدفاعية عادة في الصناعات التي تقدم المنتجات والخدمات التي يحتاجها الناس بغض النظر عن الوضع الاقتصادي. وعلى سبيل المثال فإن معظم الناس، حتى في الأوقات الصعبة، ستستمر في شراء الأدوية واستخدام الكهرباء وشراء مواد البقالة. إن استمرار الطلب على هذه الضروراتٍ يمكن أن يحافظ على قوة بعض الصناعات حتى في الأزمات. من ناحية أخرى فإن بعض الصناعات مثل السفر والسلع الكمالية حساسة جدا لأوضاع الاقتصاد صعودا أو هبوطا. إن أسهم الشركات في هذه القطاعات، المعروفة بالشركات الدورية، قد تعاني من انخفاض أرباحها وقد تخسر قيمتها السوقية في الأوقات التي يعاني منها الاقتصاد حيث يحاول الناس خفض نفقاتهم غير الضرورية. إلا أن أسهمها قد تعاود الارتفاع بسرعة عندما يبدأ الاقتصاد باكتساب القوة مجددا.

dimah capital | ديمه كابيتال
1844000
www.dimah.com.kw

8,5٪ زيادة في الأصول و6,4٪ زيادة في الودائع

42,1 مليون دينار صافي أرباح مساهمي «بيتك» في النصف الأول و394,4 مليون دينار إجمالي إيرادات البنك بارتفاع 14 مليوناً

قال رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) سمير يعقوب النفيسي إن «بيتك» حقق إيرادات إجمالية عن النصف الأول من 2012 قدرها 394,4 مليون دينار بزيادة قدرها 14 مليون دينار وبنسبة زيادة 3,7٪ عن نفس الفترة من العام السابق، وبلغت الأرباح الإجمالية لنفس الفترة 111,7 مليون دينار، منها 68,6 مليون دينار أرباح مقدرة للمودعين المستثمرين.

وقد بلغ صافي أرباح المساهمين 42,1 مليون دينار، فيما بلغت ربحية السهم للنصف الأول من العام الحالي 14,8 فلسا.

وارتفع حجم الأصول في الميزانية إلى 14 مليار دينار، بزيادة قدرها 1,1 مليار دينار وبنسبة زيادة 8,5٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، وارتفع حجم الودائع إلى 8,9 مليارات دينار، بزيادة قدرها 534 مليون دينار، وبنسبة زيادة 6,4٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 1,3 مليار دينار، بزيادة قدرها 20 مليون دينار، وبنسبة زيادة 1,6٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأكد النفيسي أن الأرباح

سمير النفيسي

تعبر عن نجاح سياسة متحفظة تستهدف توظيف الإمكانات والقدرات المتميزة لدى «بيتك» في العديد من المجالات الاقتصادية المهمة، كما أن «بيتك» ينتهج سياسات تستهدف بشكل رئيسي تعزيز مركزه المالي والمحافظة على معدل من النمو المستقر والأداء المتوازن.

وأشار إلى أن «بيتك» بدأ في تطبيق خطة إعادة الهيكلة، ونتوقع أن يحصد البنك ثمارها الايجابية خلال الفترة المقبلة، وستؤسس خطة إعادة الهيكلة لمرحلة جديدة من النمو على جميعالأصعدة، حيث تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية اليوم تطورا كبيرا على المستويين المحلي والعالمي أيضا، مؤكدا على أن «بيتك» في موقع قوي يمكنه من الاستفادة من هذه التطورات، بما يحقق أفضل المزايا لمودعيه ومساهميه وجمهور عملائه.

وشدد على قدرة البنك على تطبيق خططه واستراتيجياته في الظروف الصعبة من خلال العناصر البشرية المتميزة وفرق العمل ذات الكفاءة، بما يزيد من فرص تحسين المؤشرات المالية بشكل أفضل مستقبلا، مشيرا إلى أن «بيتك» يحتل مكانة متقدمة بين البنوك المحلية في الكفاءة التشغيلية، وهو مؤشر إلى استمرار قدرته على السيطرة على المصروفات والتكاليف.

صانع سوق

وأوضح النفيسي إن «بيتك» لايزال أحد صناع السوق المحلي من خلال دعمه لمبيعات التجار في مختلف المجالات التشغيلية، كما أنه لايزال رائدا في مجال «الصيرفة الإسلامية»، ولديه مجالات عمل سجل فيها السبق، رغم احتدام المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وقال إن «بيتك» يولي أهمية للسوق المحلي، ويعمل بشكل دائم لتوسيع قاعدة العملاء وتعزيز الانتشار بافتتاح فروع جديدة، وشموليته لشركاء جدد من الموردين والمتعاملين، مشيرا الى ان «بيتك» يملك كذلك الإمكانات المادية والفنية لتمويل المشاريع الكبرى ذات الأهداف التنموية والمردود الحضاري المتميز.

جوائز وتقديرات

وأضاف النفيسي قائلا: «حصد «بيتك» وغالبية وحداته التابعة المزيد من الاعترافات الدولية والجوائز المرموقة، كما حافظ على التقييمات الايجابية التي حققها من كبريات وكالات التصنيف العالمية، وطرح منتجات لم تكن موجودة من قبل في مجال الودائع والبطاقات والخدمات التقنية وغيرها، مع التركيز على معايير الجودة»، مشيرا الى انه من بين الجوائز التي حصدها «بيتك» خلال العام الحالي جائزتان من مجلة غلوبل فاينانس في مجال التمويل الإسلامي على مستوى الكويت وتركيا، كما اختارت المجلة «بيتك» أفضل مؤسسة مالية إسلامية على مستوى العالم، وهو أكثر مؤسسة مصرفية إسلامية في العالم تفوز بجوائز المجلة خلال الـ 25 عاما الماضية، كما فاز«بيتك» بجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من آسيا موني، وأفضل بنك إسلامي من إيميا فاينانس وجائزة متخصصة في مجال تمويل شراء السيارات من مجلة ذي بانكر ميدل إيست.

الأسواق الخارجية

وشدد النفيسي على أهمية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل العمق الاستراتيجي للكويت اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك الأسواق التي يعمل فيها «بيتك» خارجيا تعتبر مراكز مهمة للانطلاق إلى الأسواق المجاورة لها في أوروبا وجنوب شرق آسيا ومناطق أخرى، مشيرا إلى أن البنك ماض في خطته التوسعية في الأسواق الخارجية، استنادا إلى رصيد النجاحات الذي تحقق في السنوات الماضية، ومن المتوقع أن تكتسب سياسة التوسع زخما إضافيا في ضوء عمليات الهيكلة التي تمر بها الأسواق وإتاحة العديد من الفرص المجدية.

النفيسي: بدأنا تطبيق إعادة الهيكلة ونتوقع حصد ثمارها قريباً

خطط التوسع في الأسواق الخارجية مستمرة والتركيز على الربحية والبيئة المناسبة

منتجات جديدة في الربع الثاني أبرزها حساب الفضة الاستثماري وتمويل العقار في تركيا

وأكد أن «بيتك ـ تركيا» نجح بشكل كبير وواضح في تدعيم وترسيخ وجوده، كأحد أفضل البنوك الإسلامية في تركيا، ويحقق نموا مستمرا في الودائع والأصول والإيرادات، بالإضافة إلى توسعه في الأسواق المحيطة من خلال افتتاح فرع في ألمانيا وفرعين في دبي والبحرين، كما طرح البنك مؤخرا صندوق الفضة الاستثماري والذي تم إدراجه في بورصة اسطنبول ويمثل ذلك نقلة مهمة في عمل البنوك الإسلامية في السوق التركي، ويواصل البنك بنجاح تنفيذ إستراتيجيته القائمة على تدعيم العلاقات ومجالات التعاون بين تركيا والأسواق المحيطة بها من ناحية، وبينها وبين الكويت ودول مجلس التعاون من ناحية ثانية، كما أضاف منتجا جديدا لخدماته وهي تمويل العقار في تركيا للمستثمرين والأفراد في الكويت ودول مجلس التعاون لمقابلة النمو الكبير في الطلب على العقارات في تركيا والذي ازداد في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ.

«نفط الكويت» تستعد للبدء في تركيب منظومة جديدة لنظام الضخ الكهربائي بمنطقة شمال الكويت بقيمة 58 مليون دينار

قال مصدر نفطي مسؤول في شركة نفط الكويت ان الشركة تنوي تركيب منظومة جديدة لنظام الضخ الكهربائي للمضخات الغاطسة والمغمورة في منطقة شمال الكويت، مشيرا الى أن الشركة ستوقع عقد بناء الشبكة الجديدة بعد إجازة عيد الفطر مع شركة بتروفاك العالمية بقيمة 58 مليون دينار، مشيرا الى أن هذا العقد يعتبر من اكبر العقود التي ستوقعها الشركة خلال العام الحالي.

وأوضح المصدر أن الشبكة الجديدة تشمل نظام الضخ الكهربائي للمضخات الغاطسة او المغمورة وتساعد على سهولة تدفق النفط الخام من مكامنه الى رؤوس الحقل النفطي عندما يكون الضغط الجوي الطبيعي غير كاف لدفع النفط الخام المحبوس في المكامن الى السطح.

وعن التوقيت الزمني لتنفيذ المشروع توقع المصدر أن يكتمل المشروع والذي طرح على أساس عقود الهندسة والتوريد والبناء في العام 2015، مشيرا الى أن «نفط الكويت» قد منحت في أغسطس الماضي عقدين بقيمة 348 مليون دينار، لتوفير وتركيب وصيانة المضخات الكهربائية الغاطسة في حقولها النفطية لشركة شلمبرجير ومجموعة «أبردين ـ وود».

وذكر أن الشركة لديها 22 عقدا تحت الدراسة والتقييم في الوقت الحاضر، فضلا عن 80 عقدا آخر من المقرر ترسيتها على الشركات قبل نهاية العام 2012، ومن بين هذه العقود 5 مشاريع من المقرر تنفيذها وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء تقدر قيمتها الإجمالية بنحو 625 مليون دولار.

وأكد أن إنتاج حقول شمال الكويت وصل الى 700 ألف برميل يوميا في الوقت الحالي، ويتوقع وصوله الى 800 الف برميل يوميا بحلول مارس المقبل 2013، مبينا ان الشركة تسعى الى إنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز الحر بحلول عام 2018/2017.

● أحمد مغربي

النفط الكويتي عند 107,17 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 67 سنتا في تداولات اول من امس ليستقر عند مستوى 107,17 دولارات للبرميل مقارنة بـ 106,50 دولارات في تداولات يوم الثلاثاء الماضي.

وسجلت العقود الآجلة على النفط تراجعا بنسبة 0,5٪ مسجلة بذلك تراجعا للمرة الأولى في أربعة ايام عقب بيانات معهد البترول الاميركي التي اظهرت تراجعا في استهلاك النفط الخام بنسبة 4,0٪ ليستقر عند مستوى 15,9 مليون برميل في الاسبوع الماضي وهي اعلى نسبة تراجع في شهر.

كما تراجع سعر مزيج برنت في العقود الآجلة لشهر سبتمبر بنحو 45 سنتا ليستقر عند مستوى 111,55 دولارا للبرميل.

14,17مليون دينار أرباح «المباني» في النصف الأول

أعلنت شركة المباني الكويتية عن النتائج المالية للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012 حيث أظهرت تلك النتائج تحقيق أرباح بقيمة 14,17 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 11,62 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2011.

وذكرت الشركة على موقع البورصة الالكتروني ان ربحية السهم بلغت 23,13 فلسا في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012 مقارنة بربحية بلغت 19,13 فلسا في نفس الفترة من عام 2011، وبلغ اجمالي الموجودات المتداولة للشركة 22,1 مليون دينار فيما بلغ اجمالي الموجودات 364,3 مليون دينار وبلغ اجمالي المطلوبات المتداولة 66,2 مليون دينار فيما بلغ اجمالي المطلوبات 189,6 مليون دنيار وبلغ اجمالي حقوق المساهمين 174,4 مليون دينار.

وقالت الشركة ان اجمالي الموجودات المتداولة خلال الفترة المقارنة المنتهية في 30 يونيو 2011 بلغ 8,4 ملايين دينار وبلغ اجمالي الموجودات 281,7 مليون دينار وبلغ اجمالي المطلوبات المتداولة 41,8 مليون دينار وبلغ اجمالي المطلوبات 144 مليون دينار فيما بلغ اجمالي حقوق المساهمين 137,7 مليون دينار.

مباني mabanee

اقتصاديون: تطبيق الفكر الليبرالي وجذب الاستثمارات وتشجيع التصدير أهم المطالب من الحكومة المصرية الجديدة

أكد خبراء الاقتصاد والأعمال أن الأجندة الاقتصادية تأتي على قائمة أولويات الحكومة المصرية الجديدة برئاسة د.هشام قنديل والتي تعد أول حكومة في عهد د.محمد مرسي أول رئيس منتخب.

وأعد الخبراء مجموعة من المطالب الواجب الاهتمام بها كوسيلة لدفع عجلة التطور والتنمية الاقتصادية لمصر، شريطة ان يكون الفكر الحكومي في المرحلة المقبلة فكرا ليبراليا لا يخضع لأي ضغوط سياسية أو حزبية، بحيث تكون كافة القرارات نابعة لتحقيق الصالح العام، وليس لخدمة طوائف معينة دون غيرها. وأول هذه المطالب العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات لأن الاهتمام بجذب الاستثمارات الخارجية وزيادتها عامل مهم في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة الى جانب الاستفادة من التجارب العربية الناجحة ومن بينها التجربة المغربية، خاصة بالنسبة لحل مشاكل المستثمرين، حيث قامت بتخصيص مقر خاص بالديوان الملكي للتعرف على تلك المشاكل مباشرة والعمل على حلها.. مع الاهتمام بالاستثمار في كل القطاعات بما فيها الاستثمار السياحي وجذب السياحة العربية والأجنبية وإرسال رسائل طمأنة للسائحين في الخارج وحل مشاكل السياحة من خلال الاهتمام بالبنية الاساسية، كما تضمنت المطالب الاهتمام بالقطاع الصناعي وحل مشاكله إضافة الى العمل على سيادة القانون في كل المجالات الاقتصادية والتي تمثل نقطة هامة لجذب الاستثمارات وبث الطمأنينة، الى جانب حل المشاكل الملحة مثل نقص السولار والمازوت للمصانع، مع وجود تدخل سريع وحاسم من جانب الحكومة من حيث إصدار قانون لوقف الإضرابات التي تؤدي الى تعطل العمل واتباع السبل الشرعية في الإضراب بحيث لا يؤدي الى تعطل العمل وتوقفه كما أكدوا أهمية تطوير القطاع التصديري واستفادة كل المصدرين من الدعم التصديري وعدم اقتصاره على عدد محدود، مع تدخل الحكومة وإحداث استقرار نسبي في اسعار العملات الاجنبية، والعمل على تنشيط مكاتب التمثيل التجاري المصرية في الخارج، وفيما يلي التفاصيل:

في البداية يؤكد رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية سمير فهمي ان المطلوب من الحكومة الجديدة في مصر.. أن يكون تفكيرها.. ليبراليا في كل القطاعات لتحقيق مصلحة البلاد فقط، بمعنى ان تبعد عن أي تأثيرات تابعة لأي حزب من الاحزاب الموجهة لمصالح معينة.

ويطالب فهمي بان تكون القرارات مدروسة بصورة عملية وقابلة للتنفيذ، وبعد ذلك فإن المنظومة ستسير بصورة تلقائية دون مشاكل ويكون تدخل الحكومة لحل أي مشاكل تعترض تلك القرارات سواء في الصناعة بقطاعاتها المختلفة أو التعليم أو الصحة وغيرها.

ويشير الى إمكانية تأسيس لجنة عليا تابعة لرئاسة الجمهورية تتخصص للجوانب الاقتصادية فقط، حيث ستضم الخبراء المتخصصين في المجالات الاقتصادية وتحاول النهوض بالركب الاقتصادي في مختلف جوانبه والعمل على مواجهة المشاكل بالحلول الفعالة والتي تسعى في النهاية الى خدمة الاقتصاد ككل، وليس لخدمة أهداف أو مصالح خاصة، وبالتالي سيتحقق الهدف المرجو من تكوينها مع الدعم الرسمي من جانب الحكومة والمسؤولين بالحكومة.

من جانبه يقول رئيس الغرفة التجارية المصرية ـ المغربية ونائب رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية د.إبراهيم أبوعميرة ان المطلوب من الحكومة الجديدة ان تكون أولوياتها بصورة أساسية العمل على تشجيع الاستثمار، سواء المحلي او الخارجي والاستفادة من التجارب العربية ومن بينها تجربة الملك محمد السادس الذي قام بتخصيص مكان مخصص بالديوان الملكي لتلقي الشكاوى من أي مستثمر محلي أو عربي وأجنبي، بصورة مباشرة للتدخل سريعا ودون أي عراقيل بيروقراطية في حل المشاكل. وأشار الى سرعة البدء في اتخاذ الخطوات العملية لجذب الاستثمار وتنظيم مؤتمر سنوي لعرض مشروعات استثمارية جديدة وواضحة دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها وعرضها على مستثمرين من الخارج للمساهمة في تنفيذها أسوة بما تتبعه المغرب سنويا وعلى مدى 14 سنة في هذا التوجه ويكون له مردود ايجابي على الاستثمار الخارجي بالدولة.

من جانبه العضو المنتدب لشركة مينا للقرى السياحية والفنادق وعضو جمعية الاستثمار السياحي بالبحر الاحمر طارق ادهم قال إن الملف السياحي لابد أن يولى اهتماما كبيرا وخاصا ضمن الحقيبة الحكومية في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال توفير كل مقومات الجذب السياحي بدءا من منظومة الامن وإرسال رسائل طمأنة للمستثمر عبر كل وسائل الاعلام الى جانب إعداد خطة للاهتمام بمشروعات البنية الاساسية في المناطق السياحية وفي مقدمتها الكهرباء والمياه.

من ناحيته أكد عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات د. حمد البهي ان هناك ايضا الحاجة نحو اعطاء الحكومة الجديدة الاولوية للقطاع الصناعي باعتبار ان الصناعة مستقبل الدولة وقاطرة التقدم والتنمية اسوة بتجربة النمور الاسيوية، والعمل على حل المشاكل التي تواجه ذلك القطاع الهام والتي أدت الى زيادة اعداد المشروعات المتعثرة مع انهيار العديد من الصناعات وخروجها من منظومة الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد غير الرسمي، مثل صناعة النجف التي انهارت وأصبحت الدولة تتجه للاستيراد لسداد احتياجات السوق المحلي منها، وأيضا صناعة مستحضرات التجميل التي تعد مصدرا مهما لدولة مثل البرازيل لتوفير نقد اجنبي لها من خلال صادراتها من تلك الصناعة التي تصل الى 40 مليون دولار سنويا وأصبحت مصر إحدى الدول المستوردة منها.

من ناحيته ذكر رئيس شعبة المستلزمات الطبية غير الدوائية بغرفة تجارة القاهرة ورئيس شركة يورو ميد للصناعات الطبية إسماعيل عبده أن الحكومة الجديدة لابد ان تولي اهتماما كبيرا بالمصدر، حيث يعد التصدير أساس تدوير العجلة الانتاجية وتشغيل العمالة وحل مشكلة كبيرة مثل البطالة وتوفير النقد الاجنبي للبلاد اللازم لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية للمستهلك وزيادة الاحتياطي الدولاري بالبنك المركزي للبلاد وأيضا العمل على إحداث طفرة في الناتج القومي الاجمالي والذي يوجه جزء كبير منه للتصدير للاسواق الخارجية، وبالتالي فإن هذا القطاع التصديري يحتاج الى الدعم الحكومي ومساندته، خاصة بعد ان تأثر الفترة الماضية نتيجة العديد من العوامل أهمها عدم القدرة على مواكبة المنافسة الخارجية المحتدمة مع توقف صرف الدعم التصديري.

● القاهرة ـ ناهد إمام